أولا- الفكر الاقتصادي الكينزي

1- تعريف الفكر الاقتصادي الكينزي

الفكر الكينزي هو إطار للاقتصاد الكلي يبرز دور الطلب الكلي في تحديد الأداء الاقتصادي العام، خصوصا فيما يتعلق بمستويات التوظيف والإنتاج. يدعو هذا الفكر إلى سياسات مالية ونقدية نشطة للتخفيف من تقلبات الاقتصاد ومعالجة أوجه القصور في الطلب التي تعجز الأسواق عن تصحيحها. فهو يعترف بوجود إخفاقات سوقية قد تؤدي إلى بطالة طويلة الأمد وركود اقتصادي، على عكس الفكر الكلاسيكي الذي يفترض أن الأسواق تصحح نفسها دائما (التوازن التلقائي) وتتجه نحو التوظيف الكامل.

درّس جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) (1883-1946) في كلية الملك بجامعة كامبريدج، كما عمل مستشارا رئيسيا للخزانة البريطانية خلال الحربين العالميتين، ولعب لاحقا دورا مركزيا في تصميم نظام بريتون وودز. في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" (1936)، قدم الاقتصادي البريطاني أفكارا جذرية أعادت تشكيل السياسات الاقتصادية على مستوى العالم.

2- نشأة الفكر الكينزي:

ترتبط نشأة الفكر الكينزي بظروف تاريخية واجتماعية واقتصادية خاصة خلال أوائل القرن العشرين. ظهرت أفكار كينز كرد فعل على قصور الفكر الكلاسيكي في مواجهة المشاكل الاقتصادية العويصة التي واجهها العالم، وخاصة خلال فترة الكساد الكبير(1929-1939). وهي فترة اتسمت بارتفاع معدلات البطالة والانكماش الاقتصادي والركود الطويل. لم يتمكن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (الذي اعتمد على فكرة التنظيم الذاتي للأسواق وأن العرض يخلق الطلب) من تقديم حلول فعالة لهذه الأزمة.

3- العناصر الرئيسية للفكر الاقتصادي الكينزي

يمكن تلخيص العناصر الرئيسية التي بني عليها الفكر الكينزي على النحو التالي:

- **رفض قانون ساي:** رفض كينز قانون ساي الذي ينص على أن "العرض يخلق الطلب الخاص به"، مؤكدا أن الطلب هو الذي يحرك الإنتاج.
- **الاقتصاد المدفوع بالطلب:** يؤكد كينز أن الطلب الكلي (الذي يتكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي) هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي. والادخار غير المستخدم أو اكتناز المال يمكن أن يؤدي إلى نقص في الطلب، مما يسبب ركودا اقتصاديا.
- **التدخل الحكومي:** دعا كينز إلى سياسات حكومية نشطة لإدارة الطلب وتحقيق الاستقرار، خاصة من خلال السياسات المالية مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، وذلك لتحفيز الطلب في أوقات الركود.
- **تأثير المضاعف:** تقتضي فكرة المضاعف أن أي زيادة أولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسلة من الزيادات في الاستهلاك والاستثمار، مما يضاعف أثرها الاقتصادي. فيمكن للإنفاق الحكومي أن يؤدي إلى زيادة إجمالية في النشاط الاقتصادي أكبر من قيمة الإنفاق نفسه.

- **نظرية التوظيف:** قدم كينز فكرة البطالة القسرية، حيث يكون العمال مستعدين للعمل عند الأجور السائدة، ولكن نقص الطلب على السلع يمنع توظيفهم. يناقض هذا المبدأ المفاهيم الكلاسيكية حول توازن سوق العمل.

- **تفضيل السيولة وأسعار الفائدة:** طور كينز مفهوم تفضيل السيولة، وهو تفضيل الناس الاحتفاظ بالنقد السائل بدلا من الاستثمار. يرى كينز أن أسعار الفائدة تتحدد من خلال العرض والطلب على النقود، وليس فقط الادخار والاستثمار؛ وأكد على أهمية إدارة أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار.

- **التوقعات وعدم اليقين:** شدد كينز على دور التوقعات وعدم اليقين في تشكيل قرارات الاستثمار والاستهلاك؛ حيث تلعب العوامل النفسية مثل ثقة المستثمرين دورا مهما في الآليات الاقتصادية. فالادخار لا يتحول تلقائيا إلى استثمار بسبب عدم اليقين وضعف الثقة.

- **التركيز على الأمد القصير:** يركز الفكر الكينزي على الآليات الاقتصادية في الأجل القصير، مع إعطاء الأولوية لتحقيق الاستقرار الفوري بدلا من التوازن طويل الأمد.

4- تحليل نقدي لأفكار كينز:

تُعتبر أفكار كينز (كما عُرضت في كتابه الأساسي) تحولا محوريا في الفكر الاقتصادي. وعلى الرغم من أن إسهاماته وضعت الأسس للاقتصاد الكلي الحديث، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات.

4-1- مزايا التحليل الكينزي: يمكن تلخيص أهم الجوانب الايجابية للتحليل الكينزي كما يلي:

- **التركيز على الطلب الكلي:** يبرز التحليل الكينزي أهمية الطلب الكلي في دفع النشاط الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالتقلبات قصيرة المدى، ويوفر أدوات لمواجهة الركود من خلال معالجة نقص الطلب الذي تجاهله الاقتصاد الكلاسيكي غالبا.

- **السياسات المضادة للدورات الاقتصادية ودور الحكومة في تحقيق الاستقرار**: قدم التحليل الكينزي سياسات مضادة للدورات الاقتصادية، مثل السياسات التوسعية خلال فترات الركود والسياسات الانكماشية خلال فترات الازدهار. هذه السياسات وفرت إطارا عمليا للحكومات لإدارة الاستقرار الاقتصادي.

- **التركيز على المشاكل قصيرة المدى**: حول كينز التركيز من التوازن طويل الأجل إلى القضايا قصيرة المدى، مما أدى إلى معالجة قضايا واقعية مثل البطالة والصدمات الناجمة عن نقص الطلب التي تجاهلها الفكر الكلاسيكي.

- **تطبيق السياسات على أرض الواقع**: أثبتت مبادئ كينز فاعليتها في التعافي الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الأزمات المالية، مما يبرز إمكانية تطبيقها عمليا.

- **نماذج أسعار مرنة**: يأخذ كينز في الاعتبار الأسعار والأجور الثابتة التي فشلت النماذج الكلاسيكية في تفسيرها، خصوصا خلال فترات الركود عندما لا تتكيف الأجور بسرعة كافية لاستعادة التشغيل الكامل.

- **أثر المضاعف**: أدخل كينز مفهوم أثر المضاعف، الذي يبرز كيف أن زيادة الإنفاق الأولية يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات مضاعفة على الاقتصاد الكلي.

4-2- عيوب التحليل الكينزي: من أهم ما يؤخذ على التحليل الكينزي الجوانب التالية:

- **إهمال القضايا على المدى الطويل**: التحليل يركز بشكل مفرط على الحلول قصيرة المدى، وغالبا ما يتجاهل العواقب طويلة الأجل للإنفاق الحكومي والاقتراض. ينتقد المعارضون هذه الرؤية لأنها تؤدي إلى عجز مستمر وتراكم الدين العام، حيث تعطى الأولوية للتحفيز الفوري على حساب الإصلاحات الهيكلية.

- **مخاطر التضخم**: يمكن أن يؤدي الاستخدام المستمر للسياسات المالية التوسعية (الإنفاق الحكومي المستمر خاصة) إلى ضغوط تضخمية، خاصة إذا كان الاقتصاد قريبا من مستوى التشغيل الكامل.

- **امكانية التأثر السلبي للاستثمارات الخاصة:** الاقتراض الحكومي واسع النطاق قد يؤدي إلى إزاحة الاستثمار الخاص؛ وذلك عندما تؤدي زيادة معدلات الفائدة إلى زيادة تكلفة الاقتراض بالنسبة للشركات، مما قد يضعف من تأثير التحفيز الاقتصادي.

- **تقويض آليات السوق:** غالبا ما تتضمن السياسات الكينزية تدخلات حكومية مباشرة؛ وقد يضعف هذا من الطبيعة الذاتية لتنظيم الأسواق والحوافز المادية، ويؤدي إلى قلة الكفاءة على المدى الطويل.

- **مشكلات العجز**: غالبا ما تؤدي دعوات الكينزيين إلى الإنفاق بالعجز خلال فترات الركود إلى استمرار عجز مالي طويل الأجل، مما يثير مخاوف بشأن استدامة الدين.

- **افتراض كفاءة التدخل الحكومي**: يفترض التحليل أن الحكومات ستنفذ السياسات بشكل عقلاني وفي الوقت المناسب، لكن التأخيرات السياسية وضعف الكفاءة وسوء تخصيص الموارد غالبا ما تعيق هذا التنفيذ.

- **تجاهل عوامل متعلقة بالعرض**: غالبا ما يتعرض التحليل الكينزي للانتقاد بسبب تقليله من أهمية عوامل العرض التي تعد أساسية للنمو طويل الأجل، كالإنتاجية والابتكار ودور الأسواق التنافسية في تعزيز الكفاءة.

- **الاعتماد المفرط على التحفيز المالي:** أكد كينز على التدابير المالية كأداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومع ذلك، يرى منظرون من المدارس النقدية والكلاسيكية بأن السياسات النقدية قد تكون أكثر كفاءة، خاصةً في الاقتصادات الحديثة حيث يمكن للبنوك المركزية العمل بشكل مستقل.

- **التساؤلات حول تأثير المضاعف:** بينما أبرز كينز تأثير المضاعف للإنفاق المالي، تشير الأدلة العملية إلى أن حجم التأثير يختلف حسب السياق. فقد يكون هناك شك حول جدواه في الاقتصادات ذات مستويات الدين المرتفعة أو التي تعاني من اختلالات هيكلية.

- **محدودية التطبيق في الاقتصادات المفتوحة:** في عصر العولمة الاقتصادية قد تواجه المقترحات الكينزية لإدارة الطلب صعوبات، فالاقتصادات المفتوحة أكثر عرضة للصدمات الخارجية وتدفقات رأس المال، مما قد يقوض فعالية السياسات المالية المحلية البحتة.

5- التحليل الكينزي والأزمات الاقتصادية الكبرى:

اعتبر كينز بأن أزمة الكساد الكبير (1929) نتجت عن نقص الطلب الكلي، مما أدى إلى بطالة واسعة النطاق وتعطيل القدرات الإنتاجية. لقد اقترح تدخل الحكومة عبر الإنفاق العام حتى لو بالاقتراض، لتحفيز الاقتصاد

وخلق فرص عمل وتعزيز الثقة؛ كما دعا إلى إدارة فعالة لأسعار الفائدة والسيولة النقدية. تطبيق سياسات كينز (مثل "الصفقة الجديدة" في الولايات المتحدة) ساعد في التخفيف من الأزمة لكنه لم يحقق انتعاشا كاملا إلا خلال الحرب العالمية الثانية. أثرت المدرسة الكينزية على السياسات الاقتصادية العالمية، لكن أزمات مثل الركود التضخمي في السبعينيات كشفت حدود السياسات الكينزية، مما استدعى تطويرها.

ثانيا- النظريات الاقتصادية المعاصرة (ما بعد كينز)

لقد ظهر عدد من المدارس الاقتصادية الحديثة بعد الفكر الكينزي، خاصة المدرسة النقدية والفكر الكينزي الجديد، الى جانب عدد من الاتجاهات الفكرية الاقتصادية الأخرى، مثل الفكر الكلاسيكي الجديد والاقتصاد السلوكي والاقتصاد المؤسسي والاقتصاد البيئي، فضلا عن اللبرالية الجديدة والتطورات على مستوى الفكر الماركسي. وقد حاولت كل مدرسة معالجة التحديات الاقتصادية من زاوية معينة، مع وجود نقاط قوة وضعف لكل منها؛ وهذا ما يعكس تطورا مستمرا في الفكر الاقتصادي.

1- الفكر الكينزي الجديد:

1-1- التعريف: يرتكز هذا الفكرعلى المبادئ الكينزية "التقليدية" لكنه يدمج الاقتصاد الجزئي، ويستخدم أساسا التوقعات العقلانية لشرح الظواهر الاقتصادية الكلية.

1-2- العناصر الرئيسية: يتميز الفكر الكينزي الجديد بالعناصر الرئيسية التالية:

- ✓ الأسس الدقيقة مع التوقعات العقلانية؛
- ✓ جمود الأسعار والأجور كسبب لعدم التوازن الاقتصادي؛
- ✓ تأثير تكاليف تغيير الأسعار (تكاليف القائمة) وأجور الكفاءة؛
- ✓ وجود المنافسة غير الكاملة؛
- ✓ أهمية السياسة النقدية لتحقيق استقرار الاقتصاد.

1-2- الانتقادات: من أهم ما يؤخذ على هذا الفكر ما يلي:

- ✓ تبسيط الواقع من خلال الاعتماد على التوقعات العقلانية؛
- ✓ قلة التركيز على قضايا توزيع الدخل والثروة؛
- ✓ ضعف معالجة الأزمات المالية؛
- ✓ التعقيد المفرط للنماذج واعتماد كبير على التدخل الحكومي.

2- المدرسة النقدية:

2-1-التعريف: تستند هذه المدرسة (بقيادة ميلتون فريدمان) إلى نظرية كمية النقود (الكلاسيكية)، وتؤكد على دور عرض النقود في تحديد التضخم.

2-2- مبادئ المدرسة: من أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا الفكر:

- ✓ التضخم ظاهرة نقدية بحتة؛
- ✓ التركيز على السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار؛
- ✓ فرضية "المعدل الطبيعي للبطالة"؛
- ✓ دعوة لتقليل التدخلات الحكومية واعتماد أساليب قائمة على القواعد لإدارة السياسة النقدية.

2-3 - الانتقادات: رغم التطور الذي حققته هذه المدرسة الا أنها لم تسلم من النقد:

- ✓ تبسيط تعقيدات الاقتصاد الكلي؛
- ✓ ضعف معالجة الركود التضخمي؛
- ✓ تأثر فرضياتها بالتطورات الحديثة مثل التوقعات العقلانية.

3- الفكر الكلاسيكي الجديد:

يعتمد هذا الفكر على التوقعات العقلانية وكفاءة السوق، ويرفض التدخل الحكومي، لكنه ينتقد لاعتماده على افتراض المعلومات الكاملة ولتجريده الزائد.

4- الاقتصاد السلوكي:

يدمج رؤى علم النفس مع الجانب الاقتصادي لدراسة السلوك غير العقلاني للأفراد، لكنه يفتقر إلى نظرية متماسكة (شاملة) ويصعب دمجه في نماذج الاقتصاد الكلي.

5- الاقتصاد المؤسسي:

يركز على دور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي، وتشمل مجالات اهتمامه حقوق الملكية وتكاليف المعاملات؛ لكنه ينتقد لافتقاره إلى الدقة في التنبؤ والتركيز بشكل ضيق على الكفاءة.

6- الاقتصاد البيئي:

يدمج هذا الاتجاه الفكري مبادئ البيئة والاقتصاد، ويركز على الاستدامة؛ لكنه يفتقر إلى حلول عملية لدمج الاعتبارات البيئية ضمن الأنظمة الاقتصادية الحالية.

7- اتجاهات فكرية أخرى: تشمل خصوصا ما يلي:

تطورات الفكر الماركسي؛ اقتصاد جانب العرض؛ الليبرالية الجديدة.

خلاصة الفصل:

يؤكد الفكر الكينزي على أهمية الطلب الكلي في تحديد أداء الاقتصاد، ويُسلم بوجود إخفاقات سوقية قد تؤدي إلى مشكلات مثل البطالة المستمرة والركود. لقد قدم كينز حلولًا مبتكرة لأزمات الاقتصاد الكلي، داعيًا إلى تدخل الحكومات عبر سياسات مالية ونقدية نشطة. هذه الأفكار ساعدت في تغيير السياسات الاقتصادية حول العالم بعد الأزمات الاقتصادية الكبرى، مثل الكساد الكبير. ومع ذلك، يواجه هذا التحليل عدة انتقادات، أبرزها تركيزه على الحلول قصيرة المدى، كما أن السياسات المالية التوسعية قد تساهم في خلق ضغوط تضخمية. تتمثل أحد المشاكل الأخرى في أن الاقتراض الحكومي قد يؤثر سلبًا على الاستثمار الخاص. علاوة على ذلك، ينتقد تدخل الحكومة المباشر في الأسواق، مما يضعف من آليات السوق الذاتية ويقلل الكفاءة الاقتصادية على المدى الطويل.

يركز الفكر الكينزي الجديد على دمج الاقتصاد الجزئي مع التوقعات العقلانية لشرح الظواهر الاقتصادية، وقد تعرض لانتقادات تتعلق بتبسيط الواقع والإفراط في الاعتماد على التدخل الحكومي. أما المدرسة النقدية فتعتمد على نظرية كمية النقود، مؤكدة على أهمية السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما ظهرت بعد كينز مدارس اقتصادية أخرى مثل الاتجاهات السلوكية والمؤسسية والبيئية وغيرها.